جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المرتكزات النحوية
عند جلال الدين السيوطي تـ (٩١١ هـ)
(دراسة وصفية تحليلية

إعداد

د/ هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق - جامعة الأزهر

أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجامعة القاسمية بالشارقة

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول٠٠٠أبريل)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

المرتكزات النحوية عند جلال الدين السيوطي ت (٩١١ هـ)
(دراسة وصفية تحليلية)

هبة محمد إبراهيم محمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، الزقازيق، مصر.

قسم اللغويات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة القاسمية بالشارقة، الإمارات.

البريد الالكتروني: hebaibraheem74@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث الحالي للتعرف على المرتكزات النحوية عند السيوطي ت (٩١١هـ)، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل للنتائج الآتية: ليس للسيوطي الكثير من الآراء الجديدة؛ وإنما برع في التوفيق بين الآراء، وأُولع بالتأليف، ومذهبه خليط من المذاهب النحوية. فاهتم بالمرتكزات النحوية؛ والتزم بالمنهج القياسي القائم على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الأصل؛ فأكثر من الآيات القرآنية، واعتد بالقراءات القرآنية ولو خالفت قياسًا في العربية، وضعَّف الاستشهاد بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ وأكثر من الشواهد الشعرية ما عدا شعر المولدين، وكان مقلًا من النثر مقارنة بالشعر، كما اعتمد القياس أصلاً من الأصول النحوية، واعتد بالعلة النحوية؛ فكثرت تعليلاته، واهتم بالإجماع النحوي في القضايا الخلافية، وراعي استصحاب الأصل في مصنفاته وشروحه.

الكلمات الافتتاحية: علم النحو؛ المرتكزات النحوية؛ جلال الدين السيوطي.

The grammatical foundations of Jalal al-Din al-(Suyuti (911 AH

(A descriptive analytical study)

Heba Muhammad Ibrahim Muhammad
Department of Linguistics, College of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Zagazig, Egypt, Department of Linguistics, College of Arts and Humanities, Al Qasimia University, Sharjah, UAE.

Abstract : hebaibraheem74@yahoo.com

The current research aims to identify the grammatical origins of Al-Suyuti D.(911 AH), and the descriptive analytical approach was used, and the following results were reached : Al-Suyuti does not have many new opinions; rather, he excelled in reconciling opinions, and was fond of authoring and classification, and his doctrine is a mixture of grammatical doctrines .Pay attention to grammatical foundations; so he adhered to the standard approach based on hearing, analogy, consensus, and accommodating the origin. So he made more of the Qur'anic verses, and he relied on the Qur'anic readings, even if they contradict analogy in Arabic. And more than poetic evidence except for the poetry of the two borns, and it was less prose compared to poetry, and the analogy was originally adopted from the grammatical principles, and it relied on the grammatical reason. His explanations abounded, and he cared about the grammatical consensus in controversial issues, and he took into account the companionship of the original in his works and explanations.

Keywords: *Grammar; Grammatical Origins; Jalaluddin Al-Suyuti*

مقدمة:

الحمدُ لله صاحبِ الفضلِ والإحسان، عظيمِ الجُود والإكرام. والصلاة والسلام على أكرم ولد عدنان، أشرف الخلق وسيد الأنام، سيدنا ونبينا وهادينا ومخرجنا من الظلمات إلى النور، وعلى آله وأصحابه بالكمال والتمام، وبعد.

فالثابت أن علم النحو من أجلِّ علوم اللغة قيمَة وقدرًا، وأنفعها أثرًا، وأعلاها منزلَة؛ وهو علم بأسسٍ وقواعد، يعلمها كل المتخصصين فيه.

وقد وُضعت تلك الأسس وتطورت على يد روَّاد المدارس النحوية من بصرية، وكوفية، وبغدادية، وأندلسية، وغيرها؛ فقد كان لكل مدرسة رواد وخصائص تميزها عن غيرها من المدارس الأخرى؛ مع أنهم جميعًا ينطلقون من ثوابت واحدة.

ومن أشهر الرواد المتأخرين للمدارس النحوية: ابن مالك، ورضي الدين الإستراباذي، وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، وابن عقيل، وجلال الدين السيوطي، وأبو الحسن الأشموني، والسنهوري، والمُرادي، والشيخ خالد الأزهري، والشربيني وغيرهم. وجميعهم أصحاب متون وشروح وحواشٍ، التزم كل منهم بمنهج وتوجه معين (مرتكزاته النحوية) في متنه أو شرحه أو حاشيته.

ونظرًا لأهمية المرتكزات النحوية لكل أصحاب المتون، والشراح، وأصحاب الحواشي؛ فهي ثوابتهم التي ترسم ملامح نهجهم وتوجههم النحوي بشكل عام؛ فقد عنَّت لي فكرة مرتبطة بالمرتكزات النحوية، هي: (**المرتكزات النحوية عند السيوطي ت٩١١هـ - دراسة وصفية تحليلية**).

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:

- أهمية المرتكزات النحوية؛ أو كما تُسمى الأصول النحوية، فبينما كثُر الجدل حول الريادة فيها، نجد المتقدمين والمتأخرين قد أجمعوا على أهميتها؛ فهي الثوابت

والمنطلقات العامة التي يتعامل بها كل المشتغلين بالمجال، وبها تتبدى الملامح العامة للمذاهب والاتجاهات النحوية، وبتحليلها تبدو ملامح الشخصية النحوية الفردية.

– شخصية السيوطي؛ من أشهر المصنفين والشراح في القرن العاشر، فلم يترك علمًا إلا وأدلى فيه بدلوه؛ حتى يصير من رواده، تشهد بذلك مؤلفاته التي تجاوزت الـ (٣٠٠ مؤلف) في مختلف العلوم، وما قِيلَ عنه، فهو من العلماء الموسوعيين الذين قَلَّمَا يجود الزمان بمثلهم، كما أنه رابع أربعة اختلف العلماء حول ريادتهم لعلم أصول النحو.

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المرتكزات النحوية عند السيوطي، وتوضيح ذلك كالآتي:

– تقديم دراسة للسيوطي كأحد أعلام النحويين في القرن العاشر الهجري.

– تقديم دراسة نظرية للمرتكزات النحوية، مفهومها ومدلولها.

– تقديم دراسة تطبيقية للمرتكزات النحوية للسيوطي مصحوبة بالنماذج، مع مراعاة:

– عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتوثيق القراءات القرآنية من مصادرها.

– تخريج الأحاديث النبوية من: الكتب الصحاح الست المشهورة.

– توثيق الأبيات الشعرية، ونسبتها لأصحابها، مع بيان بحورها.

– توثيق الأمثال من الكتب المتخصصة المعتمدة.

– الاجتهاد في رد الآراء لأصحابها، وإلا فتوثيقها من أمهات كتب النحو.

– ترجمة الأعلام، من كتب التراجم والأعلام المشهورة والمعتمدة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وقفت على بعض الدراسات التي تناولت بعض مجالات البحث الحالي من نحو: المرتكزات النحوية، أو السيوطي وتوجهه النحوي، وهي:

- دراســـة: عصام عيد فهمي (٢٠٠٥). أصول النّحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق (ماجستير)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- دراســـة: أفراح مكاوي (٢٠٠٩). جهود السيوطي النحوية في كتابه البهجة المرضية في شرح ألفية ابن مالك (ماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم، السودان.
- دراســـة: هبة محمد علي (٢٠١١). منهج السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو – دراسة تطبيقية تحليلية. (ماجستير)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان.
- دراســـة: محمد نور بخيت (٢٠١٤). أصول النحو بين ابن جني والسيوطي، (دكتوراة)، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

على ما للدراسات السابقة من أهمية كبيرة، إلا أن البحث الحالي اختلف عنها جميعًا في الرؤية وطريقة التناول وأسلوب التحليل؛ فقد أصَّل للمرتكزات النحوية بشكل مباشر، وتعرض للريادة فيها بشكل موجز، وأبرز الخلاف فيمن له السبق فيها من النحويين، كما ألقى الضوء على واقعها بشكل إجرائي يتقوى بالشواهد عند السيوطي، فالبحث يتناول (توظيف السيوطي) للأصول النحوية في الخلافات التي ناقشها في (همع الهوامع) و(الاقتراح)، ما يجعل للبحث توجهًا مختلفًا عن البحوث التي تناولت (تأصيل السيوطي) للأصول النحوية كعلم؛ فمثلًا دراسة عصام عيد فهمي (٢٠٠٥) تناولت الموضوع من منظور تأصيلي على عدة

مستويات؛ الأول: نظري يدور حول التعريف بالسيوطي ونشأته وظروف عصره، والثاني: الجدل حول نسبة الريادة في علم أصول النحو للسيوطي، والثالث: مدى تطابق تلك النسبة مع مؤشرات الواقع، والرابع: التأصيل لدور السيوطي وما قدمه لعلم أصول النحو على المستوى التصنيفي، أما دراسة أفراح مكاوي (٢٠٠٩) فتعرضت بشكل عام للجهود النحوية للسيوطي في البهجة المرضية. بينما تناولت دراسة هبة محمد علي (٢٠١١) منهج السيوطي في الاقتراح بشكل عام. أما دراسة محمد نور بخيت (٢٠١٤) فتناولت الموضوع من منظور الدراسات المقارنة بين ابن جني والسيوطي؛ ورصد ما بينهما من فروق في الاعتداد بالأصول النحوية، مع ذكر ما يدعم موقف كل منهما من مؤشرات في هذا الميدان؛ تأسيسًا على أنهما من جملة أربعة نحاة اختلف المتخصصون حول ريادتهم لعلم أصول النحو، ما يوضح اختلاف الرؤية وآلية وأسلوب التناول بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

- خطة البحث:

جاء البحث في مبحثين ومقدمة، وخاتمة، وفهارس فنية؛ عرضت المقدمة للموضوع وأهميته وأسباب اختياره ومنهج البحث، وطريقة السير فيه، وأيضاً الدراسات السابقة حول الموضوع، وجاء المبحث الأول نظريًا في؛ جلال الدين السيوطي، والمرتكزات النحوية، بينما جاء المبحث الثاني: تطبيقياً؛ تناول المرتكزات النحوية عند السيوطي، مصحوبة بمؤشرات ونماذج اعتداده بها، بينما عرضت الخاتمة نتائج البحث، وفيما يلي بيان ذلك.

المبحث الأول

(جلال الدين السيوطي)

- جلال الدين السيوطي: حياته، وفضله:

السيوطي لغوي مصري ذاع صيته وطارت شهرته، وهو غني عن التعريف؛ ليس لمثلي أن يُترجم له إلا من باب تحصيل شرف الترجمة للرواد؛ وقد ترجمتُه بإيجاز؛ أخذًا بقول من قال: يكفي من القلادة ما أحاط العنق.

والسيوطي هو جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر بن محمد بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الخضيري الأسيوطي[١]، وأُمه تركية.[٢]، كُنّيَ بأبي الفضل[٣] ولُقِبَ بجلال الدين.[٤] وُلد السيوطي في شهر رجب ٨٤٩هـ.[٥]، في أسرة علم وفضل، وقد تُوفي أبوه فعاش يتيمًا[٦]، وقد طلب العلم صغيرًا؛ فحفظ القرآن ثم حفظ بعض المتون، وبدأ في الاشتغال بالعلم في مستهل سنة ٨٦٤هـ.

(١) حُسن المحاضرة، للسيوطي ١/ ٣٣٥.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي ٣/ ٦٥.

(٣) الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ١/ ٢٢٦.

(٤) الأعلام لخير الدين، الزركلي ص ٣٠١.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ٨/ ٥١.

(٦) الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ١/ ٢٢٦.

وقد تتلمذ السيوطي لكبار علماء عصره، فقد قال:" أما مشايخي في الرواية سماعًا وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعِدتهم نحو مائة وخمسين.[١]، ذكرتْ كتب التراجم عدداً كبيراً منهم كالشيخ البلقيني، والشرف المناوي، والتقي الشمني، والعز الحنبلي، والجلال المحلي، ورضوان العقبي، والحافظ بن حجر، والشمس السيرافي، ولزم دروس الكافيجي، وشمس الدين البامي، وغيرهم كثير.[٢]

أما تلاميذه فكثيرون منهم: شمس الدين الداوودي، شمس الدين الصالحي، ومحمد بن طولون الدمشقي، وعبدالقادر الشاذلي، ومحمد بن إياس، وشمس الدين العلقمي.[٣] وقد رزقه الله التبحُّر في مختلف العلوم.[٤] وتنقل طلباً للعلم؛ فسافر إلى مكة المكرمة [٥] والشام واليمن والهند والمغرب.[٦]

وقد عاش السيوطي حياة حافلة بالعلم والمناصب العلمية كما لم يتوفر لأقرانه ومعاصريه؛ ففي ٨٦٦ هـ تصدر لتدريس العربية، وفي٨٦٧ هـ تولى تدريس الفقه في المدرسة الشيخونية، وفي٨٧١ هـ تولى الإفتاء العام، وفي ٨٧٢ هـ جلس يُملي الحديث النبوي في الجامع الطولوني، وفي ٨٩١ هـ أصبح شيخ الخانقاه البيبرسية،

---

(١) حُسن المحاضرة للسيوطي، ١/ ٣٣٩.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ص ٥٢، والكواكب السائرة ١/ ٢٢٦، وحسن المحاضرة ١/ ٣٣٥.

(٣) حسن المحاضرة ١/ ٣٣٧، وشذرات الذهب ٨ / ٢٥٠- ٢٦٤ ، والكواكب السائرة ١ / ٧١، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ١٩٣.

(٤) معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس ص ١٠٧٤.

(٥) السخاوي، الضوء اللامع، للسخاوي ٦٦/٣.

(٦) معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس ص ١٠٧٤.

وفي ٩٠٦ هـ صرَّفه السلطان طومان باي على مشيخة الصوفية، وكان هذا آخر عهده بالمناصب.

وبعد أن بلغ السيوطي الغاية في المكانة العلمية والتدريس والإفتاء، وتقلد المناصب، فرَّغ نفسه للعبادة، وشرع في تحرير مؤلفاته، فألف معظمها بعد الأربعين؛ عندما اعتزل الناس وخلا بنفسه منزويًا عن أصحابه جميعاً[١]، وترك الإفتاء والتدريس، وأقام في روضة المقياس إلى أن مات.[٢]

وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها.[٣]، وقد مدحه الكثيرون؛ اعترافًا بفضله. وصفه يوسف سركيس بـ:" الإمام العالم العلامة، الحبر البحر، أعجوبة الدهر،...".[٤]، وأثنى عليه الغزي:"...، ومناقبه لا تحصى كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك،... ".[٥]،

وذكره الشوكاني بكل خير فقال: "وأجاز له أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، وبرز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وقد ذاع صيته، وصنف التصانيف العديدة".[٦] وقال أيضا:" ورفع الله له من الذكر الحسن، والثناء الجميل، ما لم يكن لأحد من معاصريه". [٧]

---

(١) الأعلام، للزركلي ج ٣/ ٣٠١، ومُعجم المُؤلِفين، لعمر كحالة ٥ / ١٢٨.

(٢) الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ٢٢٨/١.

(٣) الأعلام للزركلي ج ٣/ ٣٠١.

(٤) معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس ص ١٠٧٤.

(٥) الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ٢٢٩/١.

(٦) البدر الطالع، للشوكاني ١/ ٣٢٨.

(٧) البدر الطالع، للشوكاني ١/ ٣٣٤.

وقد أحصت غالبية كتب التراجم لجلال الدين السيوطي عدداً كبيراً من المؤلفات، كما ذكر السيوطي نفسه أن مؤلفاته بلغت ثلاثمائة كتاب، وقد وصل عدد المؤلفات في بعض الكتب إلى ٥٨٤ مؤلفًا.(١)

ومن أهم مؤلفاته اللغوية والنحوية: الأشباه والنظائر في النحو، والاقتراح في علم أصول النحو، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، والبهجة المرضية في شرح الألفية، والتاج في إعراب مشاكل المنهاج، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، وجمع الجوامع في العربية، والدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، وشرح شواهد المغني، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، وحاشية السيوطي على مغني اللبيب، والأشباه والنظائر في العربية.

وبعد حياة علمية حافلة تُوفي السيوطي في منزله بروضة المقياس بعد أذان الفجر يوم الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى سنة (٩١١هـ)، بعد أن تمرض سبعة أيام وكان له مشهد عظيم، ودُفن في حوش(قوصون) خارج باب القرافة. ذكر هذا التاريخ (٩١١هـ) ابن إياس(٢)، وابن عماد الحنبلي(٣)، ونجم الدين الغزي(٤)، ولم يخالف إلا الخوانساري (٥) فذكر أنه تُوفي في ٩١٠هـ، وهذا مما لم يذكره غيره.

*****

(١) كشف الظنون، لحاجي خليفة ٥/ ٥٣٥.
(٢) بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس ٦٣/٣.
(٣) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي ٨/ ٥٤.
(٤) الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ١/ ٢٧.
(٥) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، لمحمد باقر زين العابدين ٥ / ٦٧.

المبحث الثاني

(المرتكزات النحوية عند السيوطي)

يجدر بنا قبل استعراض المرتكزات النحوية عند السيوطي، أن نتوقف قليلًا حول المصطلح ونشأته، وأهل الريادة فيه، فالمصطلح يشير لأسس علم النحو، وقوانينه العامة، وضوابطه الخاصة، وأدلته التي تأصلت بها أصوله وتفرعت بها فروعه.

ومصطلح المرتكزات ليس ببعيد عن مصطلح الأصول على مستوى الاستخدام، فما بينهما من فرق ينحصر في درجة العموم والشمول، فالأصول أعم والمرتكزات أقل عمومية فعلى المستوى النظري العام هي أصول نحوية، وعند إسقاطها على شخصية نحوية بعينها بشكل تطبيقي فهي مرتكزات نحوية تعكس النظر النحوي عند تلك الشخصية، أما على مستوى التأصيل؛ فالأصول علم، والمرتكزات مؤشرات على مدى الالتزام بثوابت هذا العلم عند التعاطي مع الدرس النحوي، ومصطلح المرتكزات مُستخدم بكثرة عند نحاة المغرب العربي، وقد ركنتُ لتوجههم؛ نظرًا لجِدة المصطلح في إطار حيثيات التفريق السابقة.

وقد حدث خلاف حول بداية المصطلح، ولمن تُنسب الريادة فيه، فذهب أحمد مكي الأنصاري[1] إلى ريادة الفراء ت٢٠٧هـ، معتمدًا على ما جاء في كتب التراجم، وهو مردود بأدلة كثيرة يطول سردها. وذهب آخرون كزهير غازي[2]، وعلي أبو المكارم[3]، إلى ريادة ابن السراج ت٣١٦هـ، وقد اعترضهم جماعة؛ كتمام

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري ص ٣٣٥.

(٢) موضوعات في نظرية النحو العربي، لزهير غازي زاهد، ص ٩٤.

(٣) أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، ص ١٧ – ١٨.

حسان[١]، ومحمود فجال[٢]، وحسن الملخ[٣]، وجميل علوش[٤]، وقاسم بدماصي[٥]. وذهب فريق ثالث إلى ريادة ابن جني ت٣٩٢هـ، كقاسم بدماصي[٦]، وحسن الملخ[٧]، وإبراهيم رفيده[٨]، وأحمد أمين[٩]، وفاضل السامرائي[١٠]، وعارضهم جميل علوش[١١] فنسب لابن جني ثغرات شكلية، محاولًا إقصاءه عن الريادة. وذهب فريق رابع إلى ريادة الأنباري ت٥٧٧هـ، وهم؛ سعيد الأفغاني[١٢] متحيزًا بشدة، وجميل علوش[١٣]، بينما نفاها عنه حسن الملخ[١٤]، وقاسم بدماصي.[١٥]

---

(١) الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، لتمام حسان، ص ١١.

(٢) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ١٥.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، لحسن الملخ ص ٤٦.

(٤) ابن الأنباري وجهوده في النحو، لجميل إبراهيم علوش ص ١٣٧.

(٥) أصول النحو تأريخ وتأصيل، لقاسم بدماصي ص ١٦٣.

(٦) السابق ص ١٦٤.

(٧) حسن الملخ ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ٥٦.

(٨) النحو وكتب التفسير، لإبراهيم رفيده ص ٨١ .

(٩) مدرسة القياس في اللغة، لأحمد أمين ٩ / ٣٥٤.

(١٠) ابن جني النحوي، لفاضل السمرائي ص ١٤١.

(١١) ابن الأنباري وجهوده في النحو، لجميل إبراهيم علوش ص ١٤٧.

(١٢) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٢١ .

(١٣) ابن الأنباري وجهوده في النحو، لجميل إبراهيم علوش ص ١٥٢.

(١٤) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، لحسن الملخ ص ٦١.

(١٥) أصول النحو تأريخ وتأصيل ، لقاسم بدماصي ص ١٦٦– ١٦٨.

وذهب آخرون لريادة جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، مثل طاهر سليمان[١] بينما نفاها عنه كل من: سعيد الأفغاني[٢]، وإبراهيم رفيدة[٣]، وقاسم بدماصي[٤]، وحسن الملخ[٥]، وكذلك جميل علوش.[٦]

وخلاصة القول: إن النحويين استخدموا الأصول النحوية ووظفوها في شروحهم في شكل قواعد قبل تقعيدها كعلم مستقل؛ فالفراء صنَّف ودرَّس القواعد النحوية وليس الأصول النحوية، وكتابه مفقود فلا دليل على ريادته، وابن السراج فطن لأهمية الأسس النحوية، لكنه انصرف عنها إلى تيسير القواعد النحوية، أما ابن جني فله فضل الريادة فأطلق مصطلح الأصول النحوية كعلم؛ وكتب فيه بمنهجية علمية مستفيدًا من أصول الفقه ولم ينكر جهود ابن السراج، أما الأنباري فلم يَسبِق ولم يأتِ بجديد، فجهوده في أصول النحو محصورة في التنظيم والتصنيف، وبالنسبة للسيوطي فهو آخرهم، وعليه فريادته مردودة بجهود سابقيه كالأنباري وابن جني، فقد انحصرت جهوده في جمع مادة الأصول كاملة، لا في تأليفها.

وأصول النحو أو مرتكزاته: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدل.

---

(١) السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة ص ٣٤٧.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٢١.

(٣) النحو وكتب التفسير، لإبراهيم رفيده ص ٨٤ .

(٤) أصول النحو تاريخ وتأصيل، لقاسم بدماصي ص ١٧.

(٥) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، لحسن الملخ ص ٦٣.

(٦) ابن الأنباري وجهوده في النحو، لجميل إبراهيم علوش ص ١٤٩.

والأصول أو المرتكزات النحوية أربعة أنواع هي: السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الأصل، وعند تعارضها يُقدم السماع على القياس، وتُقدم اللغة الحجازية على اللغة التميمية إلا لمانع، وتُقدم أقوى العلتين على أضعفهما، وكذلك أخف الأقبحين على أشدهما قبحًا.(١)

وقد عرضت في البحث لمدلول كل أصل من تلك الأصول الأربعة في ضوء ترتيبها السابق مع ذكر موقف السيوطي منه مصحوبًا بالشواهد والأدلة، ونظرًا لكثرة النماذج والمؤشرات التي تؤكد اعتداد السيوطي بالأصول النحوية؛ فقد انتقيت أشهرها وأكثرها تأثيرا في الدرس النحوي من كتابيه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) و(الاقتراح في أصول النحو)، وفيما يلي بيان ذلك:

أولًا: السماع:

السماع ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته، فشمل كتاب الله تعالى، وكلام نبيه(ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا.(٢) وقد وضَّح السيوطي القبائل التي يُحتج بها، فقال: لا يُحتج إلا بكلام الفصحاء من العرب أمثال؛ قيس وأسد وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وذكر أن لغة الحجاز مُقدَمة على لغة تميم لفصاحتها، ولكل منها وجه من القياس.(٣)

---

(١) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٢١– ٢٣.

(٢) السابق ص ٣٩.

(٣) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٥٦، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ١/ ٢٣٠.

وقد اعتنى السيوطي بالسماع أو النقل عناية بالغة، تتمثل في كثرة الشواهد التي استشهد بها من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا:

– القرآن الكريم: القرآن هو المصدر الأول للاستشهاد النحوي، فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا.(١)

وقد اهتم السيوطي بالاستشهاد بالقرآن، وأكثر من ذكر الآيات القرآنية لإثبات قاعدة نحوية، أو لمخالفة رأي ما، أو لإثبات معنى، أو ترجيح وجه إعرابي؛ فلا يكاد يبحث في مسألة إلا ويستشهد بالقرآن.(٢) ولا غرابة في ذلك؛ فالسيوطي أحد أشهر العلماء البارزين في التفسير والقراءات والحديث، فارتباطه بالقرآن الكريم وثيق الصلة، ومن نماذج استشهاده بآيات القرآن الكريم:

– ما استشهد به على موافقته للبصريين في جواز توسط أخبار كان وأخواتها بين الفعل والاسم؛ فقال :"ويجوز توسيطها. ومنع الكوفية مطلقاً. وابن معط في دام. وبعضهم في ليس. أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٣)، وقال: ﴿ لَيسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾(٤)... ومنعه بعضهم في (ليس) تشبيها بـ (ما) وهو محجوج بالسماع".(٥)

---

(١) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٣٩.

(٢) يُنظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني ص٢٨.

(٣) الآية (٤٧) الروم.

(٤) الآية (١٧٧) البقرة.

(٥) همع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٨٨.

– ما استشهد به لردَّ قول ابن خروف من أن جملة الحال إذا وقعت فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لم) لا بد أن تقترن بالواو، فقال:" وزعم ابن خروف: أن المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان ضميرًا أو لم يكن. وقد رُد بالسماع كالآية السابقة– وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[١]".[٢]

– ما استشهد به في موافقته للكوفيين في القول بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فقال: "ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عوْد، قال تعالى: ﴿ تَساءلُونَ بِهِ وَالأَرْحامَ﴾، وقال: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾... وهذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبو حيان خلافاً لجمهور البصرية في قولهم بوجوب إعادة الجار...". [٣]

– ما استشهد به على إثبات بدل الكل من البعض؛ مخالفًا للجمهور في عدم إثباتهم ذلك، فلم يشيروا لهذا النوع عند ذكرهم الأنواع الأخرى.[٤]، بينما ذهب بعض البلاغيين إلى إثبات بدل الكل من البعض مستدلين بالقرآن الكريم، فقالوا:"﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾، بدلٌ من الجنة في قوله تعالى:﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ولا يظلمون شيئاً*جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ [٥]، بدل كل من بعض".[٦]

---

(١) الآية (١٧٤) آل عمران.

(٢) همع الهوامع، للسيوطي ٤٨/٤.

(٣) السابق ٢٦٨/٥.

(٤) ارتشاف الضرب من لسانِ العرب، لأبي حيان الأندلُسي ٤ / ١٩٧٠.

(٥) الآيتان (٦٠ – ٦١) مريم.

(٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي ٣/ ٤٦٥.

وقد خالف السيوطي الجمهور مستدلاً بالسماع، فقال:" والمُختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض؛ لوروده في الفصيح كقوله تعالى: ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيئاً جِنَّاتِ عَدْنٍ﴾، فجنات أعربت بدلاً من الجنة، وهو بدل كل من بعض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة".(١)

وإثبات السيوطي لبدل الكل من البعض قول سديد؛ لتأييده بالسماع من القرآن، وتأويل الجمهور لأدلة إثباته مردود؛ فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

- القراءات القرآنية: أجمع العلماء على الاحتجاج بالقراءات القرآنية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا...، كما يُحتج بالمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه، نحو: (اَسْتَحْوَذَ)، وللسيوطي رأي واضح تجاه القراءات، فهو يستشهد بها ولو خالفت قياسًا معروفًا، وقد خطَّأ من يعيبون على القراء فقال:" كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر، قراءات بعيدة عن العربية وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها،..."(٢) ذلك أن القراءات تسهيل وتوسيع من الله على العرب فلو أجبرهم على لهجة قريش لشق ذلك على من اعتاد لهجة ما فترة طويلة. وهذه اللهجات لا تخرج عن كونها لغة عربية، وقد أقرها النبي (ﷺ) فلا ضير إذن في الاحتجاج بها. وقد استشهد السيوطي كثيرًا بالقراءات القرآنية بناءً على رأيه فيها؛ فقد:

- احتج بقراءة يعقوب:﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾(٣)، على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب فقال:"... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٥/ ٢١٦.

(٢) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٤٠.

(٣) الآية (٥٨) يونس، وهي قراءة رويس عن يعقوب وروي ذلك عنه (ص) ورويت عن أنس وابن عباس، والكسائي وابن عامر وآخرين، واتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد محمد ←←←

أعلم فيه خلافًا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾".[١]

والسيوطي هنا وافق الكوفيين؛ فقد ذهبوا إلى أن الأمر مجزوم بلام الأمر المقدرة، وأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: (الفعل) لتفعل[٢]، وتبعهم ابن هشام.[٣]

ورأي البصريين راجح؛ لأن القياس في أمر المخاطب أن يكون بفعل الأمر وما ورد من اقتران المضارع بلام الأمر قليل، وما استدل به الكوفيون وتبعهم السيوطي على جواز ذلك بقراءة يعقوب... ردَّها الأنباري وغيره من النحويين وذهبوا للقول بشذوذ هذه القراءة.[٤]

– احتج بقراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[٥] بنصب (أولادَهم) وجر (شركائهم)[٦] على جواز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بمفعوله، فقد فصل بين المُضاف (قتلُ) والمُضاف إليه (شركائهم) بالمفعول (أولادَهم).

→→→

البنا ٢/ ١١٦، والمُحتَسب في تبيين وُجوه شواذ القراءات، لابن جني ١/ ٣١٣، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ١٧٢/٥.

(١) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٣٩.

(٢) الإنصاف، للأنباري ٥٢٤/٢، وشرح المُفصَل، لابن يعيش ٤ / ٢٩٤.

(٣) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري ١/ ٢٥٤.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٥٢٤/٢ .

(٥) الآية (١٣٧) الأنعام.

(٦) يُنظر: الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه ص٥٠، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/ ٢٦٣.

والسيوطي هنا وافق الكوفيين[١] في جواز الفصل بين المُتضايفين في سعة الكلام، متابعاً ابن مالك في تقييده الفصل بكونه في الشعر أو النثر بمعمول المُضاف[٢]، ومخالفاً البصريين في عدم تجويزهم ذلك.[٣] فقال: "من ذلك: احتجاجه- يعني ابن مالك- على جواز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾"[٤]

وقد أصاب السيوطي في تأييده رأي ابن مالك؛ حيث إنهما استدلا على مذهبهما بقراءة من القراءات المتواترة الموثوق في أصحابها ورواياتهم.

- احتج على حذف (أنْ) الناصبة وبقاء عملها في الفعل بعدها؛ لأن الإضمار لا يمنع عملها مستدلاً بما ورد من بعض القراءات فقال:" وذهب أبو العباس: إلى أنه إذا حُذفت، (أنْ) بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في (ربَّ)، وأكثر العوامل... وقرأ الحسن:﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾[٥] وقرأ الأعرج: ﴿وَيَسْفِكَ الدِّمَاءَ﴾[٦] واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك: فذهب الكوفيون، وبعض البصريين: إلى القياس عليه.

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٢/ ٤٢٧.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣ /١٣٧.

(٣) يُنظر: الإنصاف، للأنباري ٢/ ٤٢٧، وشرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم ص ٢٨٩، والبحر المحيط، لأبي حيان ٤/٢٣١ .

(٤) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص٤٠.

(٥) الآية (٦٤) الزمر، القراءة بلا نسبة في مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه ص ١٣١، وروح المعاني، للألوسي البغدادي ج ٢٤/ ٣٦.

(٦) الآية (٣٠) البقرة. ونُسبت قراءة النصب لابن هرمز في البحر المحيط ٢٢٩/١ ، وروح المعاني، للألوسي البغدادي ٣٥٣/١، ولعبد الرحمن الأعرج في مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه ص٤.

قال أبو حيان: والصحيح قصره على السماع؛ لأنه لم يَرِد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كلياً يقاس عليه".[١] فقد ذهب النحويون إلى جواز حذف (أنْ) وإبقاء عملها في حالة العطف كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٢] أي: ﴿أو أن يرسلَ رسولًا﴾، أو تحذف (أنْ) ويلغى عملها كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[٣] والأصل أن أعبدَ، فلما حُذفت (أن) رُفع الفعل بعدها، وقيل: إنها بتقدير أفغير الله أعبد فيما تأمروني.[٤] والأرجح هو أن (أنْ) الناصبة إذا حُذفت من الكلام يُلغى عملها ويُرفع الفعل بعدها ويُقتصر في عملها على ما ورد من السماع فقط.

– الحديث الشريف: هو أقوال النبي (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تَرْوِي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمانه[٥]، ومع إجماع النحاة على أن النبي أفصح العرب، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في الاحتجاج إلا القرآن إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه[٦]، إلا أنهم اختلفوا حول الاستشهاد به على إثبات القاعدة النحوية، ففريق يمنع الاحتجاج به مطلقًا كابن الصائغ، وأبي حيان. وفريق يجيز الاستشهاد به

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ١٤٢/٤.

(٢) الآية (٥١) الشورى.

(٣) الآية (٦٤) الزمر.

(٤) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ٣/ ١٠٠، والمُقْتضب، للمبرد ٢/ ٨٥، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٨٢٨/٢.

(٥) في أصول النحو، لسعيد الأفغاني ص ٤٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٧.

مطلقًا كابن مالك، والرضي، وابن هشام، وفريق يجيز الاحتجاج بالألفاظ التي أُعتُني بنقلها، كالإمام الشاطبي والسيوطي.(١)

أما السيوطي فيرى أنه لا يُستشهد بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ النبي (ﷺ)، فقد قال:" غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، فنرى الحديث الواحد مرويًا بأوجه شتى، بعبارات مختلفة"(٢)؛ لذا ضعَّف الاستشهاد بالحديث، وخرَّجه على تغيير الرواة. وفيما يلي نماذج لاستشهادات السيوطي المحدودة من الحديث النبوي:

– احتج بالحديث على عدم جواز حذف النون في الأفعال الخمسة حال الرفع في النظم والنثر، وأن ما ورد من ذلك مسموع للضرورة لا يُقاس عليه، واستشهد بحديث للرسول (ﷺ)، في قوله:"... وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم... وفي الصحيح: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)(٣) ولا يُقاس على شيء من ذلك في الاختيار".(٤)

وقد أصاب السيوطي في مخالفته من جوَّز ذلك؛ لإجماع النحويين وعلى رأسهم سيبويه على ثبوت النون في الأفعال الخمسة حال الرفع، وحذفها في النصب

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي ١/ ١٢، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي، ص ٢٥.

(٢) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٤٣.

(٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، كتاب (الإيمان)، باب (بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون) ص٥٣، وسنن ابن ماجه، ابن ماجه القزويني، كتاب (الأدب)، باب (إفشاء السلام)، ص١٢١٧.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ١/ ١٧٦.

والجزم مع وجود عامل للنصب أو للجزم. قال سيبويه:" فَجَعَلُوا إعرابه في الرفع ثبات النون... فأثبتوها في الرفع، وحذفوها في الجزم، ووافق النَّصْبُ الجزم في الحذف... وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا ولن يفعلا... وهم يفعلون، ولم يَفْعَلُوا، ولن يَفْعَلُوا"(١).

والحق أن ما ذهب إليه السيوطي من عدم جواز القياس على ما ورد من روايات ثبت فيها حذف النون من الأفعال الخمسة حالة الرفع، قولٌ سديدُ؛ لأنه يوافق الإجماع.

– احتج بالحديث على جواز لزوم الألف للمثنى في جميع حالاته، فذكر أن من اللغات الواردة في إعراب المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الحالات؛ الرفع والنصب والجر، واستشهد بالحديث الشريف، فقال:" الباب الرابع من أبواب المثنى: وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح لتجريدِ عنها، وعطف مثله عليه، فإنه يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء نحو: (قال رجلان). ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عُزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيْد، وخثْعم، وهمذان، وفزارة، وعذرة. وخُرِّج عليها... قوله (ﷺ): (لا وتْران في ليلة) (٢)".(٣)

ومعروف أن المثنى يُعرب بالنيابة وذلك؛ بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًا، وهذا هو المشهور في لغة العرب وقد وُضع لها القياس(٤) وقد ورد عن بعض العرب

---

(١) الكتاب، لسيبويه ١٩/١.

(٢) الحديث في سنن النسائي، كتاب (قيام الليل وتطوع النهار)، باب (نهى النبي عن الوترين في الليلة)، رقم (١٦٩١).

(٣) همع الهوامع، للسيوطي ١٣٣/١ .

(٤) يُنظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١، وشرح الألفية (منهج السالك)، للأشموني ١/ ٥٥.

إلزام المثنى الألف دائمًا في أحواله الثلاثة، وإعرابه بحركات مقدرة على الألف، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وقد نُسبت هذه اللغة لعدة قبائل، كبني الحارث بن كعب[١] وخثعم وطيء وزبيد وكنانة[٢] وأيضًا نُسبت لبكر بن وائل وبطن من ربيعة[٣] فقد جرت اللغة على ألسنة العرب بكثرة، وفي الأحاديث النبوية وأشعار العرب، وعليه فالسماع في أغلب مصادره يؤيد ورود هذه اللغة وإثباتها عن العرب.

– احتج بالحديث عند مخالفته الجمهور في منعهم التوكيد بـ (أجمع) دون (الكل)، موافقًا من جوزه كابن هشام، وابن عقيل[٤] واستشهد بما ورد من أقواله(ﷺ)، فقال: "والجمهور على أنه لا يُؤكد به أي (بأجمع) دون (كل) اختيارًا. والمُختار وفاقًا لأبي حيان جوازه؛ لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح، كقوله تعالى:﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٥]،... وفي الصحيح: (فله سَلَبُه أجْمع) [٦] وأيضًا (فصلوا جلوسًا أجمعين)[٧]".[٨] واختيار السيوطي صائب؛ لكثرة وروده في مصادر السماع المتنوعة، فقد ورد بكثرة في القرآن والحديث.

---

(١) معاني القرآن، للفراء ص ١٨٤، والنوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري ص ١٦٩، والمسائل المنثورة، للفارسي ص٧٠، وشرح ديوان المتنبي، (التبيات في شرح الديوان)، لأبي البقاء العكبري ٢/ ١٨٦، شرح الكافية الشافية، لابن مالك ١/ ٧١.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري ١٥/ ٥٦٦، ونتائج الفكر في النحو، للسهيلي ص ١١٧.

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ٧/ ٣٥٠، وهمع الهوامع، للسيوطي ١/ ١٣٣.

(٤) أوضح المسالك، لابن هشام ٣/ ٣٣١ ، شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل ٢٠٩/٣.

(٥) الآية (٣٩) الحجر.

(٦) صحيح مسلم، كتاب (الجهاد)، باب (استحقاق القاتل سلب القتيل)، الحديث (١٧٥٤)، ص ٩٣٢ .

(٧) صحيح البخاري، (كتاب الأذان) الحديث (٦٨٨)، ص ١٤٦، وصحيح مسلم، كتاب (الصلاة)، الحديث (٤١١) ص ٢٠٨.

(٨) همع الهوامع، للسيوطي ٥/ ٢٠٢ .

- أشعار العرب ونثرهم:

*** الشعر: اتفق النحويون على جعل شعر الفصحاء الموثوق بعربيتهم أصلاً من أصول الاحتجاج، وقد تم تقسيم الشعراء لـ : جاهليين، كإمرئ القيس والأعشى، ومخضرمين، كلبيد وحسان بن ثابت، ومتقدمين، كجرير والفرزدق، ومولدين، كبشار بن برد، وأبي نواس.**

وقد أجمع العلماء على الاستشهاد بشعر الجاهليين والمخضرمين، واختلفوا في شعر المتقدمين، والصحيح جوازه، أما المولدون فالصحيح أنه لا يُستشهد بشعرهم مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم.(١) وقد أكثر السيوطي من ذكر الشواهد الشعرية واعتمدها بكثرةً، ومن أشهر استشهاداته بالشعر ما يأتي:

- احتج بالشعر عند حديثه عن أصل ضمائر الغيبة (هو وهي)، فوافق الكوفيين في أن الاسم من هذه الضمائر هو (الهاء) فقط، وأن الواو والياء زائدتان؛ لحذفهما من المثنى والجمع وحذفها في المفرد في بعض اللغات، وخالف البصريين في أن أصلها هو مجموع الهاء والواو معاً (هو) والهاء والياء(هي)(٢)، ويُزاد عليها الميم والألف والنون في المثنى والجمع، فقال:"... والبواقي من الألفاظ الغيبة، وذلك: هو للغائب، وهي للغائبة، ... واختلف في الأصل منها: فعند البصريين أن: هو وهي فقط أصلان، فضمائر الرفع عندهم أربعة، وزيدت (الميم والألف والنون) في المثنى والجمع،... وقال الكوفيون والزجاج، وابن كيسان: الضمير من (هو وهي) الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي؛ لحذفهما في المثنى والجمع، ومن

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي ١/ ٥.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري ٢/ ٦٧٧ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ٩٦/٣.

المفرد في لغة. قال: بَيْناهُ في دارِ صدقٍ قد أقَامَ بهَا *..... [1] وهذا المذهب هو المختار عندي".[2]، وعليه فالأوْلى بالقبول هو رأي البصريين، فأصل ضمير الغيبة هو مجموع حروفه، ولا يقتصر فيها على (الهاء)؛ لكي لا يحدث لبس بينه وبين الضمير المتصل للنصب أو الجر (هاء الغيبة).

– احتج بالشعر عند حديثه عن جواز تقديم المفعول له على صاحبه، متابعًا الأنباري وأبي حيان[3] في تجويز ذلك، كما ردَّ رأي ثعلب وطائفة من النحويين في منع تقديم المفعول له، مستشهدًا بما ورد من الشعر، فقال:" ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورُد بالسماع. قال: فما جزعاً وربّ الناسِ أبكي* .....[4]".[5]

والحق أن السيوطي قد أصاب في القول بجواز تقديم المفعول له على عامله؛ لأن العامل فيه يتصرف في نفسه فيتصرف في معموله، ولم يُوجد ما يمنع تقديمه مثل المفعول معه فجاز ذلك على الأصل.

---

(١) صدر بيت من البسيط وعجزه: (حيناً يعلِّلُنَا وما نُعلِّلُه)، بلا نسبة في: همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص٢٠٣١، والإنصاف للأنباري، ج ٢، ص ٦٧٨، والكتاب لسيبويه، ج ١، ص٣١، وخزانة الأدب للبغدادي، ج ٥، ص ٢٦٥.

(٢) همع الهوامع، للسيوطي ٢٠٩/١.

(٣) أسرار العَرَبِيَة، للأنباري ص٨٩ ، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢٢٤/٢.

(٤) صدر بيت من الوافر وعجزه: (ولا حرصًا على الدنيا اعتراني)، في الدُرر اللوامع للشنقيطي، ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في: المعجم المفصل، لإميل يعقوب ٨ / ١٦٢.

(٥) همع الهوامع، للسيوطي ١٣٥/٣.

– احتج به عند مخالفته الزمخشري في تجويزه إعادة المؤكِّد إذا كان ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب وحده دون فصل، ووافق الجمهور[١] في عدم جواز تكرار الحرف غير الجوابي في الاختيار إلا مع ما دخل عليه، أو فُصل بفاصلٍ ما وخرَّج ما خالف ذلك على الضرورة، فقال:" فإن كان المؤكد ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب عاملا أو غيره لم يعد اختياراً إلا مع ما دخل عليه؛ لكونه كالجزء من نحو: قمتُ قمتُ، ورأيتك رأيتك، ومررت به به. إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم... وقوله:

إنَّ إنَّ الكريمَ يحلُمُ ما لمْ * يَرَيَنْ من أَجاره قد ضِيما[٢]

خلافاً للزمخشري[٣] في تجويزه ذلك اختياراً، فيُقال: إنَّ إنَّ زيداً قائم".[٤]

والحق أن رأي السيوطي الذي تابع فيه الجمهور رأىٌ سديدٌ؛ لأنَّ القياس يخالف ذلك، ويجوز للشاعر في الضرورة ما لا يجوز لغيره.

***النثر:** يُقصد بالنثر الأمثال والحكم وما ثبت من أقوال العرب المأثورة. والثابت أن النثر لم يَحْظ باهتمام كافٍ كما حظي الشعر؛ لأن أكثر النحاة القدامى عدوا الشعر أعلى مرتبة من النثر، فهو أسهل في الحفظ والنقل من النثر، ولكونه أقرب إلى ما يريده منه العلماء من فصاحة وبلاغة وصحة تعبير.[٥] وعليه كان السيوطي قليل الاستشهاد بالنثر، فلم يعتمد عليه كثيرًا، وإنما جاء بها للاستئناس؛ فبعد

---

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، للأشموني ١ / ٢٠٤، وهمع الهوامع للسيوطي، ٣ /١٤٥.

(٢) البيت من الخفيف، بلا نسبة في: أوضح المسالك، ج ٣ ص٣٤٠ ، والدُرر اللوامع، ١/ ٥٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٣٠، والمقاصد النحوية، للعيني ٤ /١٠٧.

(٣) يُنظر: المفصل، للزمخشري ص ١١٢ ، وارتشاف الضرب ٤ /١٩٥٩.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ٥/ ٢١٠ .

(٥) دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي ص ٨٠.

إثبات القاعدة، والاستشهاد لها من القرآن والشعر يأتي بالشاهد النثري، ومن شواهده النثرية:

– احتج بأقوال العرب عند حديثه عن ألف (أنا)، هل أصلية أم زائدة؛ فوافق رأي البصريين[١] في أن الألف زائدة وليست من الضمير بدليل حذفها وصلاً. تابعًا في ذلك لابن السراج[٢] وابن جني[٣] وابن يعيش[٤]، ومخالفًا رأي الكوفيين وابن مالك[٥] في أن الأصل في (أنا) هو الضمير بأكمله، فقال:" القسم الثاني من قسمي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب ولا يقع مجرورا. فالأول: ألفاظ: أحدها: (أَنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم؛ ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها كقول حاتم:" هذا فَزْدي أنه"[٦] وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً، هذا هو مذهب البصريين. وأما مذهب الكوفيين الذي اختاره ابن مالك فهو: أن الضمير هو

---

(١) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٩٣، وشرح جُمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ١٩، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٢/٢٩٤، شرح التصريح، للأزهري ١/ ٩٧، همع الهوامع، للسيوطي ١/ ٢٠٦.

(٢) يُنظر: الأُصول في النحو، لابن السراج ٢ / ١١٦.

(٣) يُنظر: المنصف، لابن جني ٢/ ٩.

(٤) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٩٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٩٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/ ٢٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ١/١٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمُرادي ١/ ٣٩٥.

(٦) حُكي: إن أول من تكلم به كعب بن مامه، وذلك أنه كان أسيرًا في عَنَزه فأمرته أُمُّ منزله أن يفصد لها ناقة، فنحرها فلامته على نحرها فقال: "هكذا فَصْدِي" يريد أنه لا يصنع إلا كما يصنع الكرام. يُنظر: مجمع الأمثال، للميداني النيسابوري ٢/ ٣٩٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٩٤، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢٢، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٢/ ١٩٤.

المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. وحذفها فيهما، وحذفها وصلاً، وإثباتها وقفاً وهى الفصحى ولغة الحجاز".[١]

والراجح هو رأي الكوفيين؛ لـوُرودِ الضمير بكماله في القراءات القرآنية، كقوله تعالي: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[٢] ولوروده في بعض لغات العرب كقيس وربيعة.

– احتج بأقوال العرب عند حديثه عن حكم إعمال (إنْ) النافية، فخالف البصريين ومن وافقهم[٣] في منعهم إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) النافية؛ فعدُّوها غير مختصة ومنعوا إعمالها عمل (ما)، ووافق مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين في إعمالها عمل (ما)؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال وورود السماع بإعمالها، فقال:"(إنْ) النافية أيضًا من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألاَّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية والمغاربة، وعُزي إلى سيبويه. وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين؛ لمشاركتها لـ (ما) في النفي وكونها لنفي الحال، وللسماع. وحُكي عن أهل العالية:" إنْ ذلك نَافِعَكَ لا ضَارَّكَ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاَّ بالعافية[٤]، ومنه قراءة سعيد بن جبير﴿ إنْ الذين تَدْعُونَ من دونِ اللهِ عباداً

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ١/ ٢٠٦ .

(٢) الآية (٢٥٨) البقرة.

(٣) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ٨٥/١، والمقتضب، للمبرد ٤/٢، ومعاني القرآن، للزجاج ٢٧٠/١، والأصول في النحو، لابن السراج ٩٦/١، وشرح الكافية الرضي، ١/ ١١٢، ورصف المباني، للمالقي ص١٠٨، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ١٠٩/٢، ومغني اللبيب، لابن هشام ٢٣٩/١.

(٤) يُنظر: وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/ ١٢٠٨، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٤/ ٢٧٨، وشرح الألفية، لابن عقيل ٣١٧/١، وشرح التصريح، للأزهري ١ /٢٠١.

أمْثَالَكُم ﴾[1]".[2] فما ورد من السماع بإعمال (إنْ) النافية عمل (ما) متمثلًا في كثرة الشواهد نظمًا ونثرًا يقويِّ مذهب الكوفيين.

– في حديث السيوطي عن معاني (إلى) الجارة، أورد ما استدل به الكوفيون على مذهبهم بأن (إلى) قد تأتي في الكلام لتفيد معنى (مع) وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخَر.[3] وأيَّد مذهب سيبويه وجمهور البصريين[4] في أنَّها لا تجئ بمعنى (مع)؛ لأنَّها لو جاز استعمالها بمعنى (مع)؛ لساغ ذلك فيها في كل موضع، ويمكن تأويل ما جاء على ألسنة العرب على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها من انتهاء الغاية، فقال:" وقال الكوفية وطائفة من البصرية: وبمعنى (مع) أي: (المعية) وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى: ﴿من أنصاري إلى الله﴾[5]، وقولهم: (إنَّ الذود إلى الذود إبلٌ) [6] قال الرّضي: والتحقيق أن (إلى) للانتهاء، فقولهم:(الذود إلى الذود)، أي مضافة إلى الذود. وقال غيره: وما ورد من ذلك مؤوّل على تضمن العامل وإبقاء إلى، على أصلها... و(إلى) حينئذ أبلغ من (مع)؛ لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل

---

(١) الآية (١٩٤) الأعراف.

(٢) همع الهوامع، لسيوطي ٢/ ١١٦ .

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٤٥٠/٢، ومغنى اللبيب، لابن هشام ٧٥/١ ، وهمع الهوامع، للسيوطي ١٥٥/٤.

(٤) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٢٣١/٤ ، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٥/٨.

(٥) الآية (٥٢) آل عمران.

(٦) هذا مثلٌ ورد عن بعض العرب يُقصد به أن الشيء القليل إذا جُمِعَ إلى مثله كَثُرَ، والذود: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. يُنظر: جمهرة الأمثال، ج ١، ص٤٦٢، ومجمع الأمثال، للميداني ٢٧٧/١.

على أن فلانًا وَحدهُ يَنصُرك. وقيل: التقدير: من ينصرني حال كوني ذاهبًا إلى الله".[١]

والراجح عندي رأي البصريين من أن (إلى) لا تأتي بمعنى (مع) وكل ما ورد منه محمول على تضمين العامل؛ لأن فيه إبقاء لـ (إلى) على أصلها في الدلالة على انتهاء الغاية للزمان أو المكان.

ثانياً ـ القياس:

القياس علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه. [٢] وعند النحاة يعني: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٣] ويعني قياس الأمثلة على القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، ويهدف إلى: "إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مُسلمة من المُسلمات".[٤] والنحو بعضه مسموع وبعضه مستنبط بالفكر، ومعظم الأدلة النحوية تقوم على القياس، وقد جعله النحاة أصلًا يُخضعون له كلام العرب، ومعيارًا متداولاً منذ نشأة النحو.[٥]

وإنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس.[٦] إلا أن بعض النحاة أنكره في اللغة، مع أنه يقع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به. [٧]

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ج ٤، ص ١٥٥ .
(٢) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٧٩.
(٣) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٤.
(٤) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، لبكري عبد الكريم، ص ٨١.
(٥) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، لسعيد جاسم الزبيدي ص١٣٧.
(٦) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٨٠.
(٧) المدخل إلى علم النحو، لمحمود أبوكتة الدراويش ص ٢٩.

وللقيـاس أربعـة أركـان؛ أصـل: وهـو المَقِيس عليـه، وفـرع، وهـو المَقِيس، وحكم: وهو الحكم النحوي، وعلـة جامعة. [١]، أمـا أنواعـه فثلاثـة؛ الأول: الأصلي: وهو إلحاق اللفظ بمثلـه في حكم ثبت لـه باستقراء كـلام العرب حتى انتظمت منـه قاعدة عامـة [٢]، والثـاني: قيـاس التمثيل: وهو إلحـاق نـوع من الكلم بنـوع آخـر في حكم[٣]، والثالث: قياس الشبه: وهو قيـاس بعض أنـواع الكلم علـى بعض إذا انعقد بينهمـا شبـه من جهـة المعنـى، أو من جهـة اللفظ.[٤] وقد اعتمد السيوطي علـى القياس بكثرة في معظم آرائه. ومن أمثلة اعتداده بالقياس:

– احتج بالقياس على جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (كان) وأخواتها ما عدا (صار، ودام، وزال)، فالثلاثة لا يجوز وقوع خبرها ماضياً باتفاق النحويين [٥] ؛لأنها تعطي الدوام علـى الفعل واتصاله بـزمن الإخبار والماضي يعطي معنـى الانقطاع فتدافعا، وبذلك ينـافي معناها معنـى المُضي. وأمـا بقيـة أخوات (كان) فاختُلف في وقوع خبرها ماضيًا، واختـار السيوطي مذهب البصريين[٦] في تجويزهم ذلك مطلقًا مستدلًا بـأن كثـرة ورود الخبـر ماضـياً فـي كـلام العـرب توجـب القيـاس، وخـالف الكـوفيين[٧] فـي تقييدهم وقـوع أخبـار هذه الأفعال ماضيًا بشرط دخول (قدْ) علـى

(١) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٨٠.

(٢) يُنظر: القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر الحسين ص ٢٧.

(٣) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر الحسين ص ٧٤.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ٧٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٤، والارتشاف، لأبي حيان ١١٦٧/٣، والهمع، للسيوطي ٢ / ٧٢.

(٦) شرح التسهيل، لابن مالك ٢ / ٣٢٦ ، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٤ / ١٤٧.

(٧) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٢ / ١٧٢، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢ / ٧٢.

الفعل؛ لأنها تقرب معنى الماضي من الحال، فقال:" وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال، وأخواتها- زيادة على ما سبق- ألا يكون خبره فعلًا ماضيًا، فلا يُقال صار زيدٌ علِم، وكذا البواقي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا، وهذا متفق عليه.

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[١] ﴿إِنْ كنْتُ قلتُه﴾[٢]، ... ﴿أولم تكونوا أقسَمْتُم﴾[٣]..." [٤]

- احتج بالقياس على جواز حذف عامل المفعول به عند وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ذلك، ونص على أن حذف العامل في هذا حذف قياسي، فقال:" يجوز حذف ناصب الْمَفْعُول بِهِ قِيَاسًا لقَرِينَة لفظية أَو معنوية نَحْو (زيدًا) لمن قَالَ: منْ ضربتَ أَي ضربت وَلمن شرع فِي إِعْطَاء أَي أعْط و(خيرا) لمن ذكر رُؤْيا أَي رَأَيْت و(حَدِيثك) لمن قطع حَدِيثه أَي تمم و(مَكَّة) لمن تأهب لِلْحَجِّ أَي تُرِيدُ أَو أَرَادَ. وَمعنى كَونه قِيَاسًا أَنَّه لَا يقْتَصر فِيهِ على مورد السماع، وَمِنْه فِي الْقُرْآن ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾[٥] أَي أنزل ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾[٦] أَي نتبع".[٧] ويفهم من قول

---

(١) الآية (٢٦) يوسف.

(٢) الآية (١١٦) المائدة.

(٣) الآية (٤٤) إبراهيم.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٧٢.

(٥) الآية (٣٠) النَّحْل.

(٦) الآية (١٣٥) الْبَقَرَة.

(٧) همع الهوامع، للسيوطي ٢/ ١٩.

السيوطي أنه يجوز حذف العامل في المفعول قياساً في كل موضع تُوجد قرينة تدل عليه في الكلام، ولا يُقتصر في ذلك على ما ورد من السماع فقط. وقد سبقه للقول بذلك سيبويه[١] وابن يعيش؛ فذهب ابن يعيش إلى أن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ؛ لأن المُراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ.[٢]

– احتج بالقياس مؤيدًا مذهب البصريين والكوفيين[٣] في عدم جواز القياس على ما ورد عن العرب من ورود المصدر المُنكّر حالًا مطلقًا، ولكنه يقتصر فيه على السماع، وشذَّ عنهم المبرد[٤] وجوَّز القياس عليه، قال السيوطي:" وَأجْمع البصريون والكوفيون على أَنه لَا يسْتَعْمل من ذَلِك إِلَّا مَا استعملته الْعَرَب وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ غَيره فَلَا يُقَال: جَاءَ زيد بكاءً وَلَا ضحك زيد اتكاءً. وشذ المبرد فقال: يجوز القياس واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقًا ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل كأتيته سرعة ... جوزوا القياس فيها ما وقع بعد أما نحو: أما علمًا فعالم والأَصل فيه أَن رجلًا وُصِفَ عنده شخص بعلم وغيره فقال: الرجل للواصف أما علمًا فعالم يريد مهما يذكر إِنْسَان فِي حَال علم فَالَّذِي وصفت عَالم كَأَنَّهُ مُنكر مَا وَصفه بِهِ من غير الْعلم فالناصب لهَذِهِ الْحَال هُوَ فعل الشَّرْط الْمَحْذُوف وَصَاحب الْحَال هُوَ الْمَرْفُوع بِفعل الشَّرْط وَيُقَال قِيَاسا عَلَيْهِ: أما سمنا

(١) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ١/٢٥٧.

(٢) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١/٣١٠.

(٣) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ١/٣٧٠، والارتشاف، لأبي حيان ٣/ ١٥٧٠، وأوضح المسالك، لابن هشام ٢/٣٠٨، والتصريح، للأزهري ١/ ٥٨١، والهمع للسيوطي ٤/ ١٩.

(٤) يُنظر: المقتضب، للمبرد ٣/ ٢٣٤.

فسمين وَأما نـبْلًا فنبيل".[١] والحق هو عدم القياس على ما ورد من وقوع الحال مصدرًا؛ لأنه على خلاف الأصل وقد ورد كثيراً في مصادر السماع، كقوله تعالى: ﴿ ادعوه خوفاً وطمعاً ﴾[٢] وقول العرب: "قتلته صبراً، ولقيته فجأة"، فمع كثرته لا يقاس عليه؛ إلا في ثلاث صور يُطَّرد فيها مجيء الحال قياسًا جوَّزها ابن مالك وهى: بعد (أمَّا)، وبعد خبر شُبِّهَ به مبتدؤه، وفيما إذا كان المصدر واقعاً بعد خبر مقترن بـ (أل) الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا، وهو زهير شعرًا، وأما علماً فعالم.

– احتج بالقياس على عدم جواز إعمال اسم المصدر إذا كان اسمًا لغير الحدث، ثم نقل إلى الحدث إلا في الضرورة، فوافق البصريين ومن تبعهم[٣]، فقد تأولوا ما ورد منه على إضمار فعل، ولا يجوز القياس على ما ورد من ذلك نحو: (عجبت من طعامك طعامًا)، يريدون: (من إطعامك)، و(عجبت من دُهْنِك لحيتك)، يريدون: (من دَهْنِك) [٤] بينما خالف الكوفيون والبغداديون[٥] ؛ فذهبوا إلى جواز إعمال اسم المصدر عمل الفعل؛ قياسًا على المصدر، قال السيوطي:" أما اسم

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٤/ ١٩.

(٢) من الآية (٥٦) الأعراف.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٥/ ٢٢٦٤، وأوضح المسالك، لابن هشام ٣/ ١١، وشرح شُذور الذهب، لابن هشام ص ٤٢٢، والمُساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٢/ ٢٤٠، وهمع الهوامع، للسيوطي ٧/ ٥٥، وشرح ألفية ابن مالك، للأشموني ٢/ ٣٣٦.

(٤) يُنظر: الأصول، لابن السراج ١/ ١٣٩.

(٥) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٢٧، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٥/٢٢٦٤، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١١/ ١٠٣، وأوضح المسالك، لابن هشام ٣/٢١١، والتصريح بمضمون التوضيح، للأزهري ٢/ ٧، وهمع الهوامع، للسيوطي ٥/٧٧، وشرح الألفية لابن مالك ٢/ ٣٣٦، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ٤٥٠.

المصدر المأخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام والعطاء، أخذت من مواد الأحداث وَوضعت لما يثَاب بِه وللجملة من القول وَلما يعطى فمنع إعماله البصرية إلا فِي الضرورة وجوزه قياسًا أهل الكوفة وبغداد إلحاقًا له بالمصدر".(١)

والراجح هو مذهب الكوفيين؛ وهو قياس اسم المصدر من هذا النوع على المصدر في عمله؛ لأن اسم المصدر مساوٍ للمصدر في المعنى وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل، ولكثرة ما سُمع عن العرب من إعماله.

- العلة النحوية: هي السبب الذي يُوجِب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصل القاعدة (٢)، والعلة هي الركن الثالث للقياس النحوي، وبها يستقر الحكم في الذهن، وتتكامل القاعدة؛ لأن الحكم بلا علة كالبناء بلا أساس، وتُعد الوظيفة النحوية التي تجمع بين الأصل (المَقِيس عليه) والفرع (المَقِيس) وعلى أساسها يُعطى حكم الأصل للفرع.(٣)

والعلل النحوية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه، ... بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تُدرك علته، وتظهر حكمته.(٤)

وتأسيسًا على أن السيوطي من المتأخرين، وأنه أسس أسلوبه في أغلب شروحه وكأن أحداً يسأله: لم اخترت هذا الرأي فتراه يعلل لاختياره، فكثرت تعليلاته بشكل ملحوظ. وفيما يلي نماذج تشير لاعتداده بالعلة:

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٥/ ٧٧.

(٢) أصول النحو العربي، لمحمد خان ص ١٠٠.

(٣) أصول النحو العربي، لمحمود سليمان ياقوت ص ٦٢٥.

(٤) الخصائص، لابن جني ١/ ١٤٤.

– وظَّف السيوطي العلة عند حديثه عن حكم تعدد الخبر لمبتدأ واحد. فأيَّد مذهب الجمهور ومن تبعهم كالأنباري[١]، وابن مالك[٢]، في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد سواءً اقتُرن بعاطف أم لا، مخالفاً من قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، نحو: الرمان حلو حامض، أي: مز؛ فقال:" والرابع قصر الجواز على مَا كان المعنى منهما واحدًا نحو الرمَّان حلو حامض أَي مر وَزيد أعْسر أيسر أَي أضبط وَهُوَ الَّذِي يعْمل بكلتا يَدَيْهِ وَهَذَا النَّوْع يتَعَيَّن فِيهِ ترك الْعَطف؛ لِأَن مَجْمُوع الْخَبَرَيْنِ فِيهِ بِمَنْزِلَة وَاحِد".[٣]

وقد أصاب السيوطي في تعليله لعدم جواز العطف بين الأخبار؛ وسبقه ابن مالك بنفس التعليل وذكر أن مجموعه بمنزلة مفرد، فلو استُعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.[٤] والحق مع سيبويه والجمهور، وقد وافقهم السيوطي في تجويزهم تعدد الخبر لمبتدأ واحد سواءً اقترن بعاطف أم لا؛ لورود السماع كقوله تعالي: ﴿وهو الغفور الودود* ذو العرش المجيد* فعال لما يريد﴾.[٥] وقياسًا على الصفات؛ لأن الخبر كالنعت، فكما تتعدَّد الصفات لموصوفٍ واحد، فكذلك تتعدَّد الأخبار لمبتدأ واحد.

---

(١) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ٢/٨٣، الإنصاف، للأنباري ٢/٧٢٥. ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/١١٣٦، والهمع، للسيوطي ٢/٥٤.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/٣٠٩.

(٣) الهمع، للسيوطي ٢/٥٤.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/٣١٠.

(٥) الآيات (١٤، ١٥، ١٦) البروج.

– وظَّف السيوطي العلة عند حديثه عن الحكم الإعرابي للاسم الواقع بعد (أي) التفسيرية، فقد وافق ابن مالك[١]، وأبا حيان[٢]، والمُرادي[٣] في أن الاسم بعدها عطف بيان أو بدل مما قبلها، ويوافق ما سبقها في التعريف والتنكير، تقول:(عندي عسجد، أي ذهب)، و(غضنفر أي: أسد). وخالف الكوفيون في أن (أي) من حروف عطف النسق، وأن ما بعدها معطوف على ما قبلها. وعلَّل فقال:" (أي) بالفتح والسكون حرف للتفسير بمفرد نحو: عندي عسجد، أي: ذهب، وغضنفر، أي: أسد، فتاليها عطف بيان على ما قبلها أو بدل منه. وقيل: عطف نسق قاله الكوفيون، ... ورُدَّ بأن لم نر عاطفًا يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مراد فيه".[٤]

والحق أن ما أيَّد فيه السيوطي بعض النحويين من أن ما بعد (أي) التفسيرية عطف بيان وليس عطف نسق؛ هو الراجح لقوة ما علَّلوا به من أن حق حرف العطف، المعطوف به في غير توكيد، أن يكون ما بعده مباينا لما قبله، نحو: مررت بزيد وعمرو، وما بعد (أي) بخلاف ذلك. ولأن حق حرف العطف؛ المعطوف به غير صفة ألا يطرد حذفه، و(أي) بخلاف ذلك، فلك أن تقول في مررت بغضنفر أي أسد: مررت بغضنفر أسد، ويُستغنى عن (أي) مطرداً، ولا يجوز ذلك في شيء من المعطوفات، فالقول بأن (أي) حرف عطف مردود، وباب من أخذ به مسدود.[٥]

---

(١) شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٤٣.

(٢) ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢/٦٣١.

(٣) توضيح المقاصد، للمرادي ٣/١٩٠.

(٤) همع الهوامع، للسيوطي ٤/٣٧٠.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٤٣٣.

– وظَّف السيوطي العلة النحوية في حديثه عن حكم جواز تقديم خبر الأفعال الناسخة (زال) وأخواتها عليها؛ فقد وافق مذهب الجمهور[١] في تجويزهم تقديم أخبار هذه الأفعال إذا تقدم عليها نفي سوى (ما) كـ: (لا، ولن، لم)؛ معلِّلاً ذلك بأن (ما) لها الصدارة في الكلام، مخالفاً في ذلك البصريين في منعهم التقديم مطلقًا[٢] ومخالفًا أيضًا الكوفيين في تجويزهم التقديم مطلقًا[٣] كما تبع بعض النحويين في منعهم تقديم الأخبار على هذه الأفعال دون (ما) بأن يتوسط بين (ما) والفعل؛ معلِّلًا ذلك بقياس (مازال) على (حبذا)؛ فـ (ما) مع الفعل كالشيء الواحد لا يُفصل بينهما، فقال موضِّحًا ومعلِّلًا:" يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفي بمعناه ... وأما المنفي بـ (ما) غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل له صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيون على الثاني. وأما زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليه ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ (ما) أو بغيرها وعليه الفراء. والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم ليس لها الصدر كغيرها. والثالث: وهو الأصح، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ (ما)؛ لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ (لا، ولم، ولن، ولما...)، ... أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد فالأصح

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣٣٣، وارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣ /١١٧.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣٥١، وشرح الكافية، للرضي ٤/ ٢٠٠ ، وشرح الألفية، للأشموني ١/ ٢٣٤، والهمع، للسيوطي ٢/ ٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٩٧١/٣ ، وهمع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٨٩، وأسرار العربية، للأنباري ١٣٦/١.

جوازه. وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع (ما) كـ (حبذا)، فلا يُفصل بينهما".[١]

والحق أن السيوطي أصاب في تعليله لمنع تقديم خبر (زال) عليها دون (ما)؛ لأنها علة قائمة على القياس(علةُ نظير)، والعلة أصل في القياس. فـ (ما) النافية ركِّبت مع الفعل كتركيب (حبذا) في التعجب؛ وتعليله عدم تقدم الخبر على (ما) بأن لها الصدارة في الكلام، تعليل قوي؛ فهي علة تحليل؛ لأن (ما) للنفي والنفي له صدر الكلام والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا.[٢]

ثالثاً ـ الإجماع:

المُراد بالإجماع: إجماع نحاة البصرة والكوفة [٣]، قال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة، كما جاء النص عن رسول الله(ﷺ) من قوله:" أمتي لا تجتمع على ضلالة"[٤]، وهو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[٥]. وعليه فإجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعتبَر، وقد اعتد السيوطي

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٢/٨٩.

(٢) الإنصاف، للأنباري ١/١٥٩.

(٣) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ٧٣.

(٤) الحديث في: سنن ابن ماجة، برقم (٣٩٥١)، باب: ما يكون من الفتن، ٥/ ٩٦.

(٥) الخصائص، لابن جني ص ١٨٩.

بالإجماع كما اعتد بالسماع والقياس، واتكأ عليه في العديد من القضايا الخلافية بين النحاة.

ومن أمثلة استناد السيوطي على الإجماع واعتداده به:

– اعتماده إجماع النحويين في منع تقديم المفعول معه على مصاحبه نحو: (استوى والخشبة الماءُ)[١] معلِّلاً بما علَّل به من سبقه من النحويين: بأن الواو التي بمعنى (مع) عاطفةً في الأصل، لم يجز تقديم المفعول معه على العامل، وإن كان متصرفًا، كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه؛ ولذلك لم يجز توسيطه بين الفعل والفاعل. وخالف ابن جني إجماع النحويين في هذه الأمر[٢] حيث ذهب لجواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، واستدل بأن هذا من قياس (واو المعية) على الواو العاطفة فكما جاز تقديم الواو العاطفة مع المعطوف عليه في نحو: (قام وزيدٌ عمرو)، جاز تقديم المفعول معه على مصاحبه؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه[٣]. ووضَّح السيوطي اتفاق النحويين في هذا الموضع بقوله:" المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق. لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعًا، ولا يتقدم على مصاحبه أيضًا، لما ذكر وأجازه ابن جني، فيُقال: استوى والخشبة الماء، لوروده في العطف... ولأن باب المفعولية في التقديم

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/ ١٤٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٦٤، وهمع الهوامع ٣/ ٢٤٠، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٢٤.

(٢) يُنظر: الخصائص، لابن جني ٢/ ٣٨٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢/ ١٧٧، والرضي، شرح الكافية، ٣/ ٣٧، والارتشاف، لأبي حيان ٣/ ١٤٨٦، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٨/ ١١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ٢/ ٦٦٤، التصريح، للأزهري ١ / ٥٣٢، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٢٤٠، وشرح الألفية، للأشموني ١/ ٢٢٤.

(٣) الخصائص، لابن جني ٢/ ٣٨٣.

أوسع مجالاً من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلة أو اضطرار جاز هنا بكثرة وسعة".[١] وإجماع النحويين على منع تقديم المفعول معه على مصاحبه هو الراجح؛ ولذلك أقرَّه السيوطي وعلَّل بما علَّل به ابن مالك قبله، من أن الواو التي بمعنى (مع) معدية، وأن لها شبها بالواو العاطفة في اللفظ والمعنى، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر في لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظًا ومحلًا، ولازمت محلًا واحدًا لشبهها بهمزة التعدية، فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: (مع الخشبة استوى الماء) وكذا لا يُقال: (استوى والخشبة الماءُ).[٢]

– اعتمد السيوطي على الإجماع عند حديثه عن حكم تقديم الحال على عامله إذا كان شبه جملة، فقد صحح رأي ابن طاهر في منع تقديم الحال على عامله مطلقاً في ذلك الموضع؛ حيث حكى ابن طاهر فيه اتفاق النحويين بالمنع مطلقاً[٣]، وأقرَّه السيوطي، فلا يجوز أن يُقال: (قائماً في الدار زيدٌ)، وخالف الأخفش[٤]، في تجويزه تقديم الحال على عامله (شبه الجملة)، ففي قولهم: (فداءً لك) تُنصب (فداءً) على الحال والعامل فيه (لك).

كذلك خالف ابن برهان، ففرَّق بين أن يكون الحال ظرفاً أو حرفَ جرٍ والعامل فيها ظرف أو مجرور؛ فأجاز تقديمها مستدلاً بقوله تعالى: ﴿هنالك الولايةُ

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٢٤٠.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ٢/ ١٧٨.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٣/ ١٥٩٠ ، وهمع الهوامع، للسيوطي ٤/ ٣٣.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، للأشموني ٢/ ١٨٢، وهمع الهوامع، للسيوطي ٤/ ٣٣.

للهِ الْحَقِّ هو خَيْرٌ ثواباً وَخَيْرٌ عَقْباً﴾[١] فـ (هنالك) ظرف مكان وهو حال من ضمير (لله) وهو خبر(الولاية) ومنع التقديم في غير ذلك.

يقول السيوطي مصححاً ما اتفق عليه النحويون:" إذا كان عاملًا ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال: أحدها: وهو الأصح المنع مطلقًا، وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق، فلا يُقال: قائماً في الدار زيد. والثاني: الجواز، وعليه الأخفش. والثالث: وعليه ابن برهان[٢] وهو التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جر، فيجوز تقديمها نحو:(هنالك الولاية الله الحق). فـ (هنالك)، ظرف مكان، وهو حال من ضمير (لله) الذي هو خبر (الولاية)، والمنع في غير ذلك." [٣]

والحق أن إجماع النحويين واتفاقهم هو الراجح فلا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجروراً، بخلاف ما ذهب إليه الأخفش وابن برهان؛ حيث إنهم نفرٌ قليل خرجوا عن اتفاق النحويين وهذا لا يُعد خرقاً للإجماع.

– اعتمد السيوطي على الإجماع عندما وافق النحويين في تجويزهم تنوين المنادى المبني للضرورة[٤]؛ فقد أجمعوا على جواز تنوين المنادى المبني للضرورة واختلفوا في إعرابه. فذهب الخليل[٥] وسيبويه[٦] والمازني[٧] للقول: ببقاء الضم

---

(١) الآية (٤٤) الكهف.

(٢) يُنظر: شرح اللمع، لابن برهان١/ ١٣٦، الارتشاف، لأبي حيان ٣/ ١٥٩٠، والهمع، للسيوطي ٤/ ٣٣.

(٣) همع الهوامع، للسيوطي ٤/ ٣٣.

(٤) الكتاب، لسيبويه ١/ ١٣٣، والمقتضب، للمبرد ١/ ٢٥١، وشرح الكافية، للرضي١/ ٣٥١، وأوضح المسالك، لابن مالك ٤/ ٢٨، والهمع، للسيوطي ٣/ ٤١.

(٥) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي ص٨٢.

(٦) يُنظر: الكتاب، لسيبويه ٢/ ٢٠٢.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٣٩٦، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣/٤١.

علمًا كان المنادى أو نكرة مقصودة. واحتجوا بقول الشاعر: سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا * وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ[١]

فالقياس في (يا مطرٌ) هو البناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، ولكن الشاعر نونه اضطرارًا لإقامة الوزن. وذهب آخرون منهم أبو عمرو[٢]، والجرمي[٣] والمبرد[٤] للقول ببقاء النصب فيه رداً على أصله قياسًا على ردِّ المتصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة، واحتجوا بقول الشاعر: ضربتْ صدرها إليَّ وَقالتْ* يا عدياً لقدْ وقتكَ الأواقي[٥]

وذهب ابن مالك إلى أن بناء الضمة راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف[٦] وذهب السيوطي عكس مذهب ابن مالك، فقال معلِّلاً ذلك:" يجوز تنوين المنادى المبني فِي الضرورة بالإجماع ثم اختلف هَل الأولى بقاء ضمه أَو نصبه. فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله: (سلام اللهِ يا مطرٌ عليها ...) وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثانِي ردا إِلى أَصله كما رد المنصرف إِلى الكسر عِند

---

(١) البيت من الوافر للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، وخزانة الأدب، للبغدادي ٢/ ١٥٠، وشرح التصريح، للأزهري ٢/ ١٧١، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٤١.

(٢) المقتضب، للمبرد ٤/ ٢١٣ ، شرح ألفية ابن مالك، للأشموني ٣/ ١٤٥، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٤١.

(٣) شرح الكافية، للرضي ١/ ٣٥١ ، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٤١.

(٤) المقتضب، للمبرد، ٤/ ٢١٤.

(٥) البيت من الخفيف للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب، ١/ ١٦٥، والدُرر، للشنقيطي ٣ / ٢٢، والمقاصد النحوية، للعيني ٤ / ٢١١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٣٩٦.

(٦) يُنظر: وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٣٩٦.

تنوينه فِي الضرورَة كقوله: (يا عديًّا لقد وقتك الأواقى ...)، واختار ابن مالك بقاء الضّم فِي العلم وَالنصب فِي النكرة المعينة لِأن شبهها بالمضمر أضعف وعندِي عكسه وهو اختِيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيهِ وَالضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة إِذ لا فارق حينئذ إِلا الحركة لِاستِوائهما فِي التنوِين ولم أَقف على هذا الرأي لأحد".[١] والسيوطي نسب لنفسه رأياً لم يُسبق إليه، وما انفرد به هو الصواب؛ فتعليله قوي، وقد اعتمده لتقرير حكمٍ إعرابي لم يسبقه إليه أحد.

رابعاً ـ استصحاب الأصل:

ويعني إبقاء ما كان على ما كان لانعدام المُغيّر.[٢]، وذكر الأنباري أنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.[٣] واستصحاب الأصل من الأدلة النحوية المُعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو (الإعراب) حتى يوجد دليل البناء، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو (البناء) حتى يوجد دليل الإعراب.[٤]

اهتم السيوطي باستصحاب الأصل في مصنفاته وشروحه، ومن أمثلة ذلك:

– في باب المبتدأ والخبر ذكر السيوطي أن الأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير إذا تساويا في التعريف أو التنكير من غير وجود قرينة، نحو: (زيدٌ أخوك) فيجب هنا اتباع الأصل بتقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا وُجدت قرينة تميِّز المبتدأ من الخبر ويؤمن معها اللبس بأن يكون

---

(١) همع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٤١.

(٢) التعريفات، لعلي محمد الجرجاني ص ٢٢.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري ص ٤٦.

(٤) الاقتراح في علم أُصول النحو، للسيوطي ص ١٣٦.

الخبر نكرة على أصله والمبتدأ معرفة، نحو: (قائمٌ زيدٌ) بتقديم الخبر على المبتدأ. وهو في ذلك الحكم تابع للبصريين في مذهبهم.(١)

وخالف الكوفيون مذهب البصريين؛ فمنعوا تقديم الخبر على المبتدأ مطلقاً مفرداً كان أو جملة(٢) ونص السيوطي على ذلك معلِّلاً اتباع الأصل عند عدم وجود قرينة فقال:" الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقدِيمه ليتَحَقَّق وَيجوز تَأْخِيره حَيْثُ لَا مَانع نَحْو قَائِم زيد وَيجب الْتِزَام الأَصْل لأسباب أَحدهَا أَن يُوهم التَّقْدِيم ابتدائية الْخَبَر بِأَن يَكُونَا معرفتين أَو نكرتين متساويتين وَلَا قرينَة في نحو زيد أَخُوك وَأفضل مِنْك أفضل مني فَإِن كَانَ قرينَة جَازَ التَّقْدِيم نَحْو: أَبُو يُوسُف أَبُو حنيفَة ... وَمِنْهُم من أجَاز التَّقْدِيم مُطلقًا وَلم يلْتَفت إِلَى إِيهَام الانعكاس وَقَالَ: الْفَائِدَة تحصل للمخاطب سَوَاء قدم الْخَبَر أم أخر... وَمِنْهُم من منع التَّقْدِيم مُطلقًا وَلم يفصل بَين مَا دلّ عَلَيْهِ الْمَعْنى وَغَيره".(٣)

والحق أن مذهب البصريين باتباع الأصل في تقديم المبتدأ على الخبر عند تساويهما في التعريف أو التنكير وعدم وجود قرينة تمّيز أحدهما عن الآخر، هو الصواب؛ فقد علَّل السيوطي لاتباع الأصل بأسبابٍ قوية معتمدَة عند النحويين، وإذا وُجدت قرينة جاز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر؛ لزوال اللبس بينهما وجواز إحلال أحدهما محل الآخر.

---

(١) يُنظر: الإنصاف، للأنباري ٦٥/١، شرح المفصل، لابن يعيش ٩٩/١، وهمع الهوامع، للسيوطي ٣٣/٢.

(٢) يُنظر: الإنصاف، للأنباري ١/ ٦٥، شرح المفصل، لابن يعيش ٩٩/١.

(٣) همع الهوامع، للسيوطي ٢/ ٣٣.

– وظَف السيوطي استصحاب الأصل عند موافقته رأي سيبويه وجمهور النحويين[١] باتباع الأصل في حقيقة (لنْ) الناصبة للمضارع وأنها حرف نفي بسيط غير مركب؛ لأن الأصل فيها البساطة والتركيب خلاف الأصل. وقد خالف مذهب الخليل والكسائي[٢] وابن جني[٣] وغيرهم في أنها حرف مركب؛ فقد ذهبوا إلى أن (لنْ) مركبة من (لا) النافية و(أن) الناصبة، فأصلها: (لا أن) حذفت همزة (أن) تخفيفًا، ثم ألف (لا) لالتقاء الساكنين. وذهب الفراء إلى أن (لن) أصلها (لا) فأبدلت الألف نونًا.[٤]

ووضح السيوطي حقيقة (لنْ) فقال:" الثاني من نواصب المضارع (لن) والجمهور أَنَّهَا حرف بسيط لَا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليل والكسائي: مركبة من (لَا أَن) فأصلها (لَا أَن) حُذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم: ويلمه والأصل ويل أمه، حذفت الْألف لالتقاء الساكنين ألف (لَا) وَنون (أَن) فصارت (لن) والحامل لَهما على ذلك قربها فِي اللفظ من (لَا أَن) ووجود معنى (لَا) و(أَن) فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقالَ الفراء: هي لَا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما فِي النفي ونفي المستقبل وَجعل (لَا) أصلًا لأنها أقعد فِي النفي من (لن)؛ لأن (لن) لَا تنفِي إِلَّا المضارع".[٥]

---

(١) يُنظر: معاني الحروف، للرماني، ص١٠٠، وارتشاف الضرب، ٤/ ١٦٤٣، والجني الداني ص ٢٧٠ ، والتصريح للأزهري ٢/ ٣٥٨، وهمع الهوامع ٤/ ٩٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن، للكسائي، ص٧٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/ ٣٣٧، والتصريح، للأزهري ٢/ ٣٥٨، والهمع، للسيوطي ٤/ ٩٣.

(٣) يُنظر: سرِ صناعة الإعراب، لابن جنِي ١/٣٠٦.

(٤) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٧/ ١٦٧ وشرح الكافية، للرضي ٤/ ٣٦، ورصف المباني، للمالقي ص٢٨٥، والارتشاف، لأبي حيان ٤/ ١٦٤٣.

(٥) همع الهوامع، للسيوطي ٤/ ٩٣.

والقول ببساطة (لنْ) مذهب سيبويه والجمهور والسيوطي، وهو الصواب؛ لأن البساطة أصل والتركيب فرع فلا يُدعى إلا بدليل قاطع، فـ (لن) مفردة عملاً بالظاهر، أشبهت (أن) و(لم) و(أم)[١]، ولو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها في (زيدًا لن أضرب)، وجواز هذا عند النحاة يدل على عدم التركيب. كذلك دعوى أن (لن) أصلها (لا أن) بدون برهان، فما لم يدل دليل على التركيب وجب الإفراد إذْ التركيب خلاف الأصل[٢]

– في حديثه عن حقيقة (مُنْذُ ومُذْ) أيَّد مذهب البصريين[٣] ومن تبعهم في القول باتباع الأصل في (منْذُ ومذْ) وأنها حرف بسيط، و(مُذ) مقتطعة منها؛ والدليل على أن (مذ) مقطوعة منها؛ أنه لو أَسْميتَ رجلًا بـ (مُذ) ثم صغرته لقيل: (مُنيذ) وجمع على (أمناذ).

وهذا بخلاف بعض الكوفيين؛ حيث ذهبوا لتركيبها، فعند الفراء: (منذ) أصلها (من ذو) ومن حرف جر وذو بمعنى الذي عند طيء، وعند بعضهم: أصلها (من إذا) حُذفت الهمزة فالتقى ساكنان: النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات: لأنها ضمنت معنى شيئين: (من) و(إلى).[٤] وعند ابن ملكون[٥]

---

(١) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٨/ ١١٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٧/ ١٦، الجنى الداني، للمرادي ص٧٢.

(٣) يُنظر: المقتضب، للمبرد ٣ /٣١، والأصول في النحو، لابن السراج ١٣٧/٢، وشرح الكافية، للرضي ٢٩٣/٣، الهمع، للسيوطي ٣/ ٢٢٢ .

(٤) يُنظر: الأصول في النحو، لابن السراج ١ / ٣٦٩، والإنصاف، للأنباري ١ / ٣٩٢.

(٥) ابن ملكون: هو أبو إسحاقَ إبراهيم بن أحمد بنِ سعيد بن ملكون الإشبيلي، كان نحويًّا جليلًا، وكان مصنفًا، من مُصَنَّفَاتِه: إيضاح المنهَج، وشرحُ على جمَل الزجاجي، والنكت على التبصرة. تُوفي في ٥٨١هـ. يُنظَر: إنباه الرواة ١٩٦/١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص ٦٣، والأعلام، للزركلي ١، ٦٢.

أن (منـذ) و(مـذ) أصـلان؛ لأن الحـذف والتصـريف لا يكونـان فـي الحـروف ولا فـي الأسماء غير المتمكنة.(١)

قال السيوطي معلِّلاً بساطة (منذُ) بحملها على الظروف المبنية:"(مذ ومنذ) وَهِي الأَصْل خلافًا لِابْنِ ملكون وَقيل الْمَحْذُوف اللَّام وَلَيْسَت مركبة وَقيل أَصْلهَا (من ذُو) وَقيل (من إِذْ) وَقيل (من ذَا) وَكسر ميمها لُغَة وَسُكُون... وَعِنْدِي أَن التَّعْلِيل بِالْحملِ على سَائِر الظروف قبل وَبعد وقط وَعوض أولي... ومذ أَصله مُنْذُ وَهِي محذوفة مِنْهَا عِنْد الْجُمْهُور بِدَلِيل رجوعهم إِلَى ضم ذال (مذ) عِنْد ملاقاة السَّاكِن نَحْو: مذ الْيَوْم وَلَوْلَا أَن الأَصْل الضَّم لكسر أَو لِأَن بَعضهم يَقُول مذ زمن طَوِيل فيضم مَعَ عدم السَّاكِن على أَن بعض الْعَرَب يكسر قبل السَّاكِن على أصل التقاء الساكنين".(٢)

والقـول ببساطة (منذ) وأن (مذ) مقتطعة منها باتباع الأصل في (منذ) هو الراجح؛ لأن الأصل فيها البساطة وتركيبها على خلاف الأصل، ولأن النحويين ردوا مذهب من قال بالتركيب؛ و(مذْ) منقطعة من (منْذُ)؛ بدليل أنها ترجع إلى أصلها عند التصغير والتكسير، فيُقال: (منيذ) و(أمْناذ) وليست أصلًا قائمًا بنفسه كما ذهب ابن ملكون.

*****

(١) يُنظر: مغني اللبيب، لابن هشام ص ٣٢٨، والجنى الداني، للمرادي ص ٥٠١، والارتشاف، لأبي حيان، ١٤١٥/٣، والهمع، للسيوطي ٣/ ٢٢٢.

(٢) همع الهوامع، للسيوطي ٣/ ٢٢٢.

الخاتمة والنتائج:

في الختام لا بدَّ من الإشارة لما تم التوصل إليه من نتائج، وقد كانت كالآتي:

١- السيوطي أحد نحاة القرن العاشر الذين قامت أعمالهم على النظر فيما تركه السابقون، وعليه لم ينفرد بآراء جديدة؛ وإنما برع في التصنيف والتوفيق بين الآراء.

٢- المذهب النحوي للسيوطي خليط من المذاهب النحوية، فمذهبه أقرب إلى مذهب البغداديين، فهو يختار أقوى الآراء بغض النظر عن انتماءات وتوجهات قائليها.

٣- غلب على السيوطي سرد واستقصاء آراء النحويين في القضية الواحدة؛ وكان يعرض المادة بأسلوب قوي في عبارات واضحة، مقتصرًا على الأجزاء محل الشاهد فقط.

٤- غلب على السيوطي الأخذ بالظاهر والشائع في التخريجات النحوية، وعدم اللجوء للتأويلات إلا في الضرورة؛ وذلك لتأخره التاريخي عن العصر الذهبي للخلافات.

٥- لا توجد كتابات صريحة حول مصطلح المرتكزات النحوية؛ وكل ما وُجد منها كُتب تحت مُسميات أخرى؛ مبثوثًا في كتب التراجم والأعلام، وبعض الشروح النحوية.

٦- التزم السيوطي بالمنهج القياسي القائم على الأصول النحوية (السماع/ القياس/ الإجماع/ استصحاب الأصل)؛ فجاء منهجه موضوعيًا؛ فلا يوافق أو يرجح إلا بدليل.

٣- اعتنى السيوطي بالسماع عناية بالغة، واعتد بكل ما ورد به السماع بأنواعه، واعتمد عليه في استنباط القاعدة النحوية، كالآتي:

* أكثر السيوطي من الآيات القرآنية في مصنفاته وشروحه؛ فقد استشهد بالآيات عند موافقته البصريين في إجازة توسط خبر كان وأخواتها بين الفعل والاسم،

وعند رد قول ابن خروف في ضرورة اقتران جملة الحال بالواو إذا كانت فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لم)، وعند موافقته الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

* اعتد السيوطي بالقراءات القرآنية؛ ولو خالفت قياسًا معروفًا في العربية، فقد احتج بقراءة يعقوب:﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب، وبقراءة ابن عامر﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم﴾ على جواز الفصل بين المُضاف والمُضاف إليه بمفعوله. وبقراءة الحسن:﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾ على جواز حذف (أنْ) الناصبة وبقاء عملها في الفعل بعدها.

* ضعّف السيوطي الاستشهاد بالحديث الشريف على ما خالف القواعد النحوية؛ ولذا نجده مقلًا منه؛ فقد منع حذف النون في الأفعال الخمسة حال الرفع، وذكر أن حذفها في قوله (ﷺ): (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) مسموع لا يُقاس عليه. كما احتج بقوله(ﷺ): (لا وتْران في ليلة) على جواز لزوم ألف المثني في جميع حالاته. وأيضًا احتج بقوله(ﷺ): (فله سَلَبُه أجْمع)، وقوله(ﷺ): (فصلوا جلوسًا أجمعين) عند مخالفته الجمهور في منعهم التوكيد بـ (أجمع).

* أكثر السيوطي من الأشعار؛ فاستشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين، والمتقدمين، دون المولدين، فاحتج بقول الشاعر: (بَيْناهُ في دارِ صدقٍ قد أقَامَ بهَا*.....) على أصل (هو وهي)، وأن الاسم منها (الهاء) فقط، والواو والياء زائدتان. واحتج بقول الشاعر: (فما جزعاً وربّ الناسِ أبكي*.....) عند إجازته تقديم المفعول له على صاحبه.

* كان السيوطي مقلاً من النثر مقارنة بالشعر، فكان يأتي به للاستئناس بعد إثبات القاعدة، والاستشهاد لها من القرآن والشعر؛ فاحتج بقول حاتم: (هذا فزْدي

أنه) على حكم ألف (أنا)، أصلية أم زائدة. واحتج بقول أهل العالية: (إنْ ذلك نَافِعَكَ لا ضَارَّكَ، وإنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاَّ بالعافية) على حكم إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) النافية. واحتج بقول العرب: (إنَّ الذود إلى الذود إبلٌ) على أن (إلى) الجارة، قد تأتي بمعنى (مع).

٧- اعتمد السيوطي على القياس أصلاً من الأصول النحوية في معظم آرائه. فقد: احتج بالقياس على جواز وقوع الماضي خبراً لـ (كان) وأخواتها ما عدا (صار، ودام، وزال). واحتج بالقياس على جواز حذف عامل المفعول به عند وجود قرينة تدل عليه. واحتج بالقياس على عدم جواز إعمال اسم المصدر إذا كان اسمًا لغير الحدث.

* اهتم السيوطي بالعلة النحوية؛ فقد: وظَّفها عند الحديث عن حكم تعدد الخبر لمبتدأ واحد، كما وظَّفها عند الحديث عن الحكم الإعرابي للاسم الواقع بعد (أي) التفسيرية، أيضًا وظَّفها في حديثه عن حكم جواز تقديم خبر الأفعال الناسخة (زال) وأخواتها عليها.

٨- أخذ السيوطي بالإجماع النحوي واعتد به كما اعتد بالسماع والقياس، فقد: اعتمد عليه في منع تقديم المفعول معه على مصاحبه. واعتمد عليه في منع تقديم الحال على عامله إذا كان شبه جملة. واعتمد عليه عند موافقته النحويين في جواز تنوين المنادى المبني.

٩- اعتنى السيوطي باستصحاب الأصل، فقد اعتمد عليه عند حديثه عن أن الأصل في المبتدأ التقديم وفي الخبر التأخير إذا تساويا مع عدم القرينة. واعتمد عليه عند حديثه عن (لنْ) الناصبة للمضارع وأنها حرف نفي بسيط غير مركب. كما اعتمد عليه عند حديثه عن (مُنْذُ ومُذْ) وأن (منْذُ) حرف بسيط غير مركب، و(مُذ) مقتطعة منها.

*****

(المصادر والمراجع)

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد محمد البنا، ت: شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسانِ العرب: لأبي حيان الأندلُسي، ت: رجب عُثمان، ورمضان عبد التوَاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار العَرَبِيَة: لأبي البركات الأنباري، ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- أصول التفكير النحوي: لعلي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ النحو- فقه اللغة- البلاغة، لتمام حسان: عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- أصول النحو تأريخ وتأصيل: لقاسم بدماصي، شمس للنشر والإعلام، د ط، د ت.
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء: لبكري عبد الكريم، ط ١، دار الكتاب الحديث، ١٩٩٩م.
- أصول النحو العربي: لمحمد خان، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكره، د ط، ٢٠١٢م.
- أصول النحو العربي: لمحمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- الأُصول في النحو: لأبي بكر ابن السِراج، ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، ت: خالد العلي، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٨م.
- الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م.

- الإغراب في جدل الإعراب، ومعه كتاب لمع الأدلة: لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أُصول النحو: ت: عبد الحكيم عطية، ط ٢، دار البيروتي، ٢٠٠٦م.
- ابن الأنباري وجهوده في النحو: لجميل إبراهيم علوش، (دكتوراة)، معهد الآداب الشرقية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٧٧م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين القفطي، ت: محمد أبو الفضل. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه: الانتصاف من الإنصاف: لأبي البركات الأنباري، محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ٣ ،٢٠٠٣م.
- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلُسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ١٩٩٣م.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور: لمحمد بن إياس، ت: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، د ط ، ١٩٨٢م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: لبدر الدين الشوكاني، دار المعرفة للطباعة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: لأبي طاهر الفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة، ط ١، ٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلُسي، ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط ١، ١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح: لخالد الأزهري، ت: عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط ١، ١٩٩٧م.
- التعريفات: لعلي بن محمد الجرجاني، ت: باسل عيون السود، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري، ت: عمر سلامي، عبدالكريم حامد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

- توضيح المقاصد والمسالك: للمرادي، ت: عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: فخر الدين قباوة، ط ١، ١٩٩٥م.
- الجني الداني في حروف المعاني: للمرادي، ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
- ابن جني النحوي: لفاضل صالح السمرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩م.
- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، ت: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، ت: أبوالفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د ط، ١٩٥٢م.
- دراسات في كتاب سيبويه: لخديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د ط، ١٩٧٤م.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: لمحمد الأمين الشنقيطي، ت: عبد العال مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، د ط، ١٩٩٨م.
- روح المعاني: للألوسي البغدادي، ط ١، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠١٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي، ت: أحمد الخرّاط. مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: لمحمد باقر زين العابدين، مكتبة اسماعيليان، طهران، ١٩٧٢م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: لأحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٤م.

- سرِ صناعة الإعراب: لابن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
- سنن أبي داود: لأبي داود السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- سنن ابن ماجه: لابن ماجه القزويني، دار التأصيل، القاهرة، ط ١، ٢٠١٤م.
- سنن النسائي الكبرى: لأبي عبد الرحمن النسائي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، ٢٠١٢م.
- شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك لألفية ابن مالك): للأشموني، ومعه: واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط ٣، بدون تاريخ.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن عقيل، ت: يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم، ت: باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح. وبهامشه: حاشية يس: لخالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح جُمل الزجاجي: لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- شرح ديوان المتنبي، (التبيات في شرح الديوان): لأبي البقاء العكبري، ت: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٢م.
- شرح شُذور الذهب، ومعه كتاب: مُنتهى الإرب: لابن هشام الأنصاري، ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ٢٠٠٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب: لرضي الدين الاستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، ١٩٨١م.
- شرح اللمع: لأبي الفتح ابن برهان، ت: فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٩٨٤م.
- شرح المُفصَل: لابن يعيش، ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- شعر الأحوص: للأحوص الأنصاري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط ١، ١٩٦٩م.
- صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت،١٩٩١م.
- في أصول النحو: لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- القياس في اللغة العربية: لمحمد الخضر الحسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٢م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: لسعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، د ط، ١٩٩٧م.
- الكتاب: لسيبويه، ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(٣)، ١٩٩٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: لنجم الدين الغزي، ت: جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢ ،١٩٧٩م.
- مجمع الأمثال: للميداني النيسابوري، ت: محمد محيى الدين، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.
- المُحتَسب في تبيين وُجوه شواذ القراءات: لابن جني، ت: عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م.
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د ت.
- المدخل إلى علم النحو وقواعد العربية: لمحمود أبوكتة الدراويش، مؤسسة زهران، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.

- مدرسة القياس في اللغة: لأحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٥٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي، ت: جاد المولى، أبو الفضل إبراهيم، علي البجاوي، د ط، المكتبة العصرية، بيروت،١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة: لأبي علي الفارسي، ت: شريف النجار. دار عمار للنشر، عمّان، ط ١، ٢٠٠٤م.
- المُساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، ت: محمد بركات. دار المدني، ط ٥، ١٩٨٤م.
- معاني الحروف: للرماني، ت: عبد الفتاح شلبي. مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة. ط ١، ١٩٩٢م.
- معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: للفراء، ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط ٣، ٢٠٠١م.
- معاني القرآن: للكسائي، ت: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- مُعجم المُؤلِفين: لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف سركيس، مطبعة سركيس، القاهرة، ١٩٢٨م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: لإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري، ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ٢٠٠٣م.
- المُفصَل في علم العربية: لجار الله الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: لبدر الدين العيني، ت: علي فاخر، توفيق السوداني، عبد العزيز فاخر، ط ١، دار السلام، ٢٠١٠م.
- المُقْتضب: للمبرد، ت: عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٩٩٤م.

- المنصف، شرح لكتاب التصريف للمازني: لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف، إدارة إحياء التراث، القاهرة، ج ٢، ط ١، ١٩٥٤م.
- موضوعات في نظرية النحو العربي، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٠م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: لخديجة الحديثي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١م.
- نتائج الفكر في النحو: للسهيلي، ت: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر، ط ٢، ١٩٨٤م.
- النحو وكتب التفسير: لإبراهيم رفيده، ط٣، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٩٠م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: لحسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١م.
- النوادر في اللغة: لأبي زيد الأنصاري، ت: زهير غازي زاهد، ت: محمد عبدالقادر، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين: لإسماعيل الباباني البغدادي، دار الفكر، د ط، ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي، ت:عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.